مجلة دراسات بيت المقدس، 2019، 19(3): 445–466
DOI: 10.31456/beytulmakdis.657540

الأقليات الدينية في القدس ودورها في ميزان الصراع بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية: دراسة من خلال الوثائق العثمانية من 1516–1916

متين شريف أوغلو*

ملخص: تتناول هذه الدراسة مسألة الأقليات الدينية في بيت المقدس، ودورها في ميزان الصراع بين العثمانيين والأوربيين من سنة 1516 إلى سنة 1916. وقد تم تحليل هذه الدراسة من خلال مبحثين أساسيين هما: أولا الظروف التاريخية والسياسية التي تم فيها فتح القدس من قبل العثمانيين. وتحدثنا عن أهم الأقليات الدينية في القدس وموقف الدولة العثمانية تجاهها. أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى الفعاليات والأنشطة التي كانت تمارسها هذه الأقليات الدينية، والمدارس التبشيرية بالتعاون مع الدول الأجنبية وقنصلياتها الموجودة في القدس، والدور الذي لعبته في الصراع الذي دار بين العثمانيين والأوروبين بداية من القرن الثامن عشر. وقد اعتمدنا في تحليلنا لهذه الدراسة على الوثائق العثمانية الموجودة في أرشيف رئاسة الورزاء في استانبول.

الكلمات المفتاحية: القدس، الأقليات، العثمانيين، الأوروبيين.

Religious minorities in Jerusalem and their role in the balance of conflict between the Ottoman Empire and European states: A Study through Ottoman Archival Documents (1517-1916)

ABSTRACT: *This study deals with the issue of religious minorities in Jerusalem and its role in the balance of conflict between the Ottomans and Europeans from 1516 to 1916. This study was analysed through two main topics: First, the historical and political circumstances in which Jerusalem was ruled by the Ottomans, and the most important religious minorities in Jerusalem and the position of the Ottoman state towards them. Secondly, the activities and pursuits that these religious minorities and missionary schools practiced in cooperation with foreign countries and their consulates in Jerusalem. Besides the role they played in the conflict between the Ottomans and the European powers from the beginning of the eighteenth century. In our analysis, we relied on the Ottoman archival documents in the Presidential Archives in Istanbul.*

KEYWORDS: *Jerusalem, Religious minorities, Ottomans, Europeans.*

* جامعة ماردين أرتقلو، قسم التاريخ، ماردين/ تركيا، zoubeirk@gmail.com

المقدّمة

القدس مدينة ليست ككل مدن العالم لأنها تملك خصوصية لا يمكن أن تتوفر في أي مدينة أخرى. فهي من ناحية مدينة مقدسة في نظر كل الديانات السماوية، وهي من ناحية أخرى مدينة تغري كل القوى الإقليمية والدولية لأهميتها الاستراتيجية، ولعمقها الديني والتاريخي والحضاري. لذلك ظلت هذه المدينة فضاء لتنوع الأديان وتعايشها مع بعضها البعض عبر العصور، وفي نفس الوقت كانت محورا لصراع طويل بين قوى إقليمية ودولية مختلفة، تحاول كل واحدة منها الهيمنة عليها حتى تتحكم في العمق الاستراتيجي والحضاري للشرق العربي والإسلامي. وقد ازدادت حدة الصراع على بيت المقدس بشكل خاص ابتداء من القرن السادس عشر الميلادي، عندما تمكن العثمانيون من فتحها بقيادة السلطان العثماني "ياووز" سليم أو سليم الأوّل الشجاع سنة 1516، حيث مثلت هذه الحقبة منعطفا جديدا في تاريخ المنطقة وبيت المقدس على حد سواء، وظهرت توازنات جديدة، سيكون لها الأثر الأكبر في المرحلة اللاحقة على داخل القدس وخارجها.

وبالرغم من أن هناك دراسات عديدة تناولت مسألة الأقليات الدينية داخل القدس خلال العهد العثماني، إلا أن أغلب هذه الدراسات استندت في تحليلها إلى المصادر الأجنبية بشكل أساسي، ولم تعتمد على الوثائق العثمانية التي تعد مصدرا أساسيا في تاريخ المنطقة العربية ككل وفي تاريخ القدس بشكل خاص. ومن هذا المنطلق سعينا في تحللينا الى استنطاق جملة من الوثائق العثمانية من أجل أن نفهم موقف الدولة العثمانية من الأقليات الدينية في القدس، ومعرفة دور هذه الأقليات في معادلة الصراع بين العثمانيين والقوى الأوروبية في تلك المرحلة الزمنية.

وقد اعتمدنا من الناحية المنهجية على تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين أساسيين هما كالتالي: تناولنا في المبحث الأول الظروف التاريخية والسياسية التي تم فيها فتح بيت المقدس من قبل العثمانيين، ثم تحدثنا عن أهم الأقليات الدينية غير المسلمة داخل بيت المقدس، وموقف الدولة العثمانية تجاهها، وتطرقنا إلى مسألة الحريات الدينية، والخدمات المختلفة التي تمتعت بها هذه الأقليات في ظل الحكم العثماني. أما في المبحث الثاني فقد تعرضنا إلى مسألة تطور الأحداث، وتعقدها داخل القدس، وكيفية انخراط بعض هذه الأقليات في أجندات أجنبية معادية للدولة العثمانية. وتحدثناعن الفعاليات والأنشطة التي كانت تمارسها هذه الأقليات، والمدارس التبشيرية بالتعاون مع الدول الأجنبية وقنصلياتها الموجودة في القدس. كما تطرقنا في المقابل إلى الحديث عن أهم التدابير الاستراتيجية التي انتهجتها الدولة العثمانية تجاه هذه المخططات والسياسات الأوروبية في القدس.

المبحث الأول: فتح بيت المقدس من قبل العثمانيين

السياقات العامة التي تم فيها الفتح

لعله من المفيد قبل الولوج إلى الحديث عن مسألة الأقليات الدينية في القدس ضرورة التعرض إلى قضية الظروف الجيوسياسية والسياقات العامة التي فتحت فيها القدس، حتى نتمكن من تأطير الموضوع، ونفهمه في سياقاته الداخلية والخارجية. لم تكن معركة مرج دابق التي حدثت سنة 1516م على مشارف مدينة حلب بين العثمانيين والمماليك إلا عنوانا لتغير طبيعة التوازنات في المنطقة العربية، وظهور العثمانيين كقوة إسلامية راغبة في قيادة العالم الإسلامي. كما تعكس لنا نتائج هذه المعركة ضعف دولة المماليك، وتقهقرها أمام المشروع العثماني الصاعد والساعي إلى التمدد في المنطقة العربية والإسلامية، من منطلق الدفاع عن العالم الإسلامي وعن مقدساته في مكة المكرمة والمدينة المنورة وبيت المقدس، خاصة وأن المماليك كدولة أصيبت بالترهل وبالضعف، مما سمح إلى عدة قوى أجنبية مثل الإسبان والبرتغاليين في التوسع في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقة البحر الاحمر والخليج العربي، الأمر الذي يجعل مقدسات العالم الإسلامي معرضة إلى تهديدات كبيرة من هذه القوى الصليبية القادمة من أوروبا.[1]

إن دخول العثمانيين إلى المنطقة العربية وإلى القدس يأتي ضمن سياق تاريخي خطير تمر به الأمة الإسلامية، وهو سقوط الأندلس في أيدي الإسبان سنة 1492م، ونهاية الوجود الإسلامي فيه، وما تعرض له المسلمون من عمليات إبادة عرقية وتطهير ديني، ومن محاكم تفتيش تضرر منها المسلمون، و كذلك اليهود الذين هرب عدد كبير منهم إلى المغرب العربي والى الشرق العربي، خصوصا إلى القدس مدينة التنوع الديني وتعدد الأقليات الدينية.[2]

لقد كان السلطان ياووز سليم يدرك هذه السياقات التاريخية التي يمر بها العالم الإسلامي، ويعي مدى خطورة هذه التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة العربية، وكذلك يعي أهمية الأماكن المقدسة مثل مكة والمدينة و القدس في معادلة التوازنات بين القوى الإقليمية والدولية في تلك المرحلة . لذلك كان قدوم العثمانيين كبديل جديد، يقدم نفسه على أنه دولة إسلامية حامية للعالم الإسلامي ولمقدساته ولكل الشعوب والعرقيات والأقليات الموجودة فيه. ولعل دخوله إلى بيت المقدس التي تعد في نظر المسلمين أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين الشريفين يندرج ضمن هذه الرؤية الدينية والسياسية والاستراتيجية الشاملة.[3]

دخول العثمانيين إلى بيت المقدس وانعكاساته على الأوضاع الداخلية فيها

بعد أن استولى السلطان ياووز سليم على حلب والشام، اتجه مباشرة إلى بيت المقدس التي كان يدرك مدى أهميتها لدى كل الديانات السماوية، كما يعي الخصوصيات التي تتميز بها هذه المدينة، خصوصا ميزتي التعدد الديني والتنوع المذهبي. دخل السلطان العثماني مدينة القدس في 28 ديسمبر 1516م، لتبدأ مرحلة

جديدة أو منعطف تاريخي جديد، ستتغير فيه جملة من التوازنات وطبيعة الصراع في المنطقة وفي العالم، الأمر الذي سيؤثر بشكل مبا شرعلى الأوضاع داخل بيت المقدس التي اهتم بها العثمانيون أيما اهتمام، وقاموا فيها بإنجازات كبيرة، وأحدثوا فيها دينامية وحيوية جديدة، جعلت منها مركزا ثقافيا ودينيا واقتصاديا على حافة البحرالأبيض المتوسط وفي الشرق العربي والإسلامي.[4]

لم يكن الدخول العثماني إلى مدينة القدس مثلما كان دخول الصليبيين في 15 تموز 1099م، حيث قتلوا أكثر من 70 ألف من أهل بيت المقدس، بل كان دخول العثمانيين المسلمين إليها دخولا يليق بقدسية المدينة، ويحترم خصوصيتها. والأهم من ذلك هو إدراك السلطان ياووز سليم بالعهدة العمرية وبالبنود التي تضمنتها. لأجل ذلك تعامل العثمانيون مع مدينة بيت المقدس وأهلها وفق أسس الوثيقة العمرية التي تتضمن بعدا عقديا وإنسانيا وأخلاقيا. لم يكن أسلوب السلطان ياووز سليم أسلوب المستعمر الصليبي الذي هتك الأعراض، وقتل الأبرياء، ونهب وسلب، بل كان السلطان سليم الرجل الأقوى في معادلة التوازنات في المنطقة، والحاكم المسلم الذي تحركه المبادئ الإسلامية والإنسانية وقيم التسامح التي تعلمها من الإسلام، خصوصا وأنه قدم من مدينة استانبول، مدينة التنوع الديني والمذهبي والعرقي، ويعرف مدى حساسية هذه المسألة، ويملك ثقافة واسعة وخبرة عميقة في القدرة على إدارة هذا التنوع والتعدد الديني.[5]

موقف الدولة العثمانية من الأقليات الدينية وسياستهم تجاهها خلال القرن 16م

القدس مدينة التعدد الديني منذ الفتح الإسلامي لها

علينا أن نذكر بأن الدولة الإسلامية منذ فتحها للقدس في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مارست سياسة متسامحة ومنفتحة جدا تجاه الأقليات الدينية في كل المناطق التي فتحتها، وفي مدينة القدس بشكل خاص. ولعل ما يؤكد كلامنا هي الوثيقة العمرية التي كتبها الخليفة عمر بن الخطاب إلى أهل إيليا، ومنحهم حرياتهم الدينية وحماية أنفسهم وأعراضهم وممتلكاتهم وأديرتهم وكنائسهم، وألزمهم بدفع الجزية إلى الدولة الإسلامية مقابل حمايته لهم. وقد عاشت هذه الأقليات الدينية في أمان وطمأنية على مدار قرون عديدة في ظل البنود والشروط التي تضمنتها الوثيقة العمرية التي التزم بتنفيذها، وحرص على العمل بها كل الحكام المسلمين الذين خضعت لحكمهم مدينة القدس. ولقد كان لهذه الوثيقة انعكاسات إيجابية كبيرة في تحقيق حالة التعايش السلمي بين كل الأديان، ورسخت ثقافة التعدد الديني والتنوع المذهبي، كما كانت الوثيقة العمرية ضمانا لتحقيق الاستقرار والأمان في مدينة القدس، وعلى مدار قرون طويل إلى حدود الفتح العثماني لها بقيادة السلطان ياووز سليم سنة 1516م.[6]

ولعله من المفيد أثناء تحليلنا لموقف العثمانيين تجاه الأقليات الدينية في القدس أن نورد جزءا من نص الوثيقة العمرية مثلما وردت في كتاب الوثائق السياسية لمحمد حميد الله ، حيث يقول نص الوثيقة مايلي:

هذا ما أعطى عبد الله أمير المؤمنين أهل إيليا من الأمان: أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولاتهدم، ولا ينتقص منها ولا من حيزها، ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيليا معهم أحد من اليهود...[7]

أهم الأقليات الدينية التي كانت تقيم بالقدس أثناء دخول العثمانيين

عندما دخل العثمانيون إلى مدينة القدس وجدوا خارطة دينية متنوعة، تتشكل من عدة أقليات دينية غير مسلمة تعيش داخل القدس جنبا إلى جنب مع المسلمين. وقد ذكر الدكتور ناصر القضاة في كتابه "نصارى القدس دراسة في ضوء الوثائق العثمانية" أهم الأقليات الدينية المسيحية الموجودة في المدينة، وكانت حسب رأيه تتوزع كالتالي:

المسيحيون:

وهم خليط من أصول مقدسية، و من أصول أخرى، قدمت إلى المدينة واستقرت بها على فترات مختلفة من التاريخ، وضمن سلسلة من الأحداث التي وقعت في المنطقة وفي القدس. وقد استمر قدوم المسيحيين إلى القدس حتى بعد تحريرها من قبل صلاح الدين الأيوبي، واستفادوا من حالة التسامح التي انتهجها تجاههم. لكن المسيحيين لا يمثلون جماعة دينية يجمعهم مذهب ديني واحد، بل كانوا منقسمين إلى عدة مذاهب مختلفة. ومن أهم هذه المذاهب التي عاشت في القدس خلال العهد العثماني نجد:

الروم الأورثودكس: يمثلون أغلبية دينية مسيحية في القدس، مقارنة ببقية المذاهب المسيحية الأخرى، وقد وفد أغلبهم من اليونان القريبة على القدس.[8]

الروم الكاثوليك: يعد أغلبهم من الوافدين على مدينة القدس عبر فترات تاريخية متعددة، أهمها الحملات الصليبية القادمة من أوروبا، خصوصا فرنسا وألمانيا واسبانيا وغيرها.[9]

الأرمن: ينتمي أغلبهم إلى منطقة الأناضول، وقد قدموا إلى مدينة القدس في فترات متعددة من التاريخ بقصد المبادلات التجارية ولأغراض دينية، وتعد هذه الأقلية الأكثر ثراء وغناء بين بقية المذاهب المسيحية.[10]

الأقباط: وهم من أصول مصرية وحبشية، قدموا إلى القدس عبر فترات متعددة بحكم القرب بين مصر والقدس، ويعد هذا المذهب الأكثر فقرا، ويمتهنون عدة مهن وضيعة، مماجعلهم الأقل تأثيرا في النشاط، والحضور على مستوى المذاهب المسيحية.[11]

الأحباش: وهم أقلية دينية، تحسب بشكل عام على أقلية الأقباط الدينية، وتعد الأقل عددا، ولم تكن لها القوة الكافية لتحقق استقلاليتها، مما جعلها في كثير من الأحيان تابعة إلى مذاهب أخرى أقوى منها: كالأورثودكس والأرمن وغيرها.[12]

الموارنة: تعد هذه الطائفة غير مستقرة بشكل كبير في القدس مقارنة ببقية المذاهب المسيحية الأخرى، ولم يكن لها حضور قوي من حيث وجود مؤسسات تابعة لهم، لكنهم في المرحلة اللاحقة سيعملون على تأسيس مؤسسات وكنائس تابعة لهم.[13]

السريان: هي أقلية أيضا غير أصيلة في القدس، وقد جاؤوا إلى هذه المدينة على فترات تاريخية، وضمن أحداث تاريخية مختلفة عاشتها المدينة، وآثروا الاستقرار فيها. وكانوا ينتمون إلى المذهب الأورثودكسي.[14]

اليهود: يعد اليهود طائفة دينية، لم يكن عددها كبيرا في القدس عندما دخلها العثمانيون، وقد قدموا إليها عبر فترات متلاحقة من التاريخ، خصوصا بعد سقوط الأندلس في أيدي الإسبان الذين مارسوا تطهيرا دينيا ومذهبيا في الأندلس، مما أجبر اليهود على الهروب من الجزيرة الأيبيرية نحو المغرب العربي ونحو المشرق العربي، خاصة إلى القدس بحكم حالة التنوع الديني والمذهبي فيها. وقد كانوا يسكنون خارج مدينة القدس لأنهم ممنوعون من ذلك بموجب العهدة العمرية التي منحها الخليفة عمر بن الخطاب إلى أهل إيلياء، حيث نصت وثيقة العهدة العمرية على منع اليهود من السكن داخل القدس حسب ماذكره محمد حميد الله في كتابه "الوثائق السياسية".[15] ويتكون اليهود الموجودون في فلسطين من عنصرين أساسيين هما: السفارديم الهاربين من الأندلس بعد سقوطها، والاشكنازم القادمين من دول أوروبا الشرقية.[16]

موقف العثمانيين من هذه الأقليات الدينية و سياستهم تجاهها

لم يفاجأ العثمانيون بحالة التعدد و التنوع المذهبي في القدس، فهم قادمون من مدينة استانبول التي يوجد فيها هي أيضا مزيج من العرقيات والأديان والمذاهب المختلفة، حيث أن العثمانيين يملكون التجربة الكافية للتعاطي مع هذه الأقليات على مستوى الآليات التشريعية القانونية، وكذلك على مستوى إدارتها، والقدرة على حل مشاكلها المختلفة. ويجب التذكير هنا بـ"قانون نامه" الذي أصدره السلطان محمد الفاتح عندما فتح استانبول في 29 مايو 1453، حيث أصدر السلطان جملة من القوانين والقرارات التي تنظم الحياة الدينية في المدينة، ومن هذه القوانين " قانون نظام الملة" الذي نظم بشكل تفصيلي وتوضيحي العلاقة بين الدولة الإسلامية وبقية الملل الأخرى غير المسلمة.[17]

وقد استفاد السلطان ياووز سليم من نظام الملل في قانونامه للسلطان الفاتح في إدارة الأقليات الدينية، كما التزم في الآن نفسه بوثيقة العهدة العمرية، وبما نصت عليه من بنود وشروط، بل جعلها الأساس الذي ستستند عليه الدولة العثمانية في تعاملها مع هذه الأقليات داخل القدس. لقد كان للعثمانيين الخبرة الكافية والمعرفة الواسعة بكيفية التعامل مع هذه الأقليات في كامل الولايات العثمانية، وذلك من منطلق المبادئ والتشريعات الإسلامية في ما يخص أهل الذمة، كما استند إلى التجارب التي عايشها العثمانيون في منطقة الأناضول و في مدينة استانبول أيضا.

وثيقة عهد الأمان التي منحها ياووز سليم للنصارى وانعكاساتها

عندما دخل السلطان ياووز سليم إلى القدس سنة 1516م، حرص كل الحرص على اتخاذ جملة من القرارات والتدابير والإجراءات التي تحقق الاستقرار داخل هذه المدينة، وفي مقدمتها القرارات المتعلقة بالأقليات الدينية. فكان أول أمر قام به أنه التقى بوفد مسيحي مكون من بطريرك المسيحيين، ومعه عدد من القساوسة، قدّموا له الولاء والطاعة، والتمسوا منه أن يمنحهم وثيقة أمان تحفظ أرواحهم وأعراضهم وممتلكاتهم وكنائسهم، وعلى غرار وثيقة الأمان التي منحها الخليفة عمر بن الخطاب وصلاح الدين الأيوبي، فوافق السلطان ياووز، وكتب لهم وثيقة أمان تضمنت في مجملها كل البنود والشروط التي وردت في وثيقة العهدة العمرية.[18]

تعتبر وثيقة عهد الأمان هذه أهم وثيقة تاريخية في تاريخ بيت المقدس وفي التاريخ العالمي بشكل عام بعد العهدة العمرية، حيث أنها تؤكد مرة أخرى على الرؤية الإسلامية إلى الآخر، وتتبنى حقيقة حق الاختلاف، والتعايش والتسامح بين المكونات الدينية والعرقية والفكرية في المجتمع الاسلامي. لقد كتب السلطان سليم الأول عهد الأمان هذا بخط يده. وقد أورد المؤرخ التركي أحمد آق كوندوز نص هذه الوثيقة في كتابه "الدولة العثمانية المجهولة" الذي ترجم إلى اللغة العربية بعنوان "الوثائق تنطق بالحقائق"، حيث تقول الوثيقة:

> أصدرنا أمرا بالعون الرباني والهدي النبوي، وبعد أن مَنَّ الله سبحانه وتعالى بفتح القدس الشريف في اليوم الخامس والعشرين من قدومنا إليه، وبعد الرجاء الذي تقدم به بطريرك الطائفة الأرمينية الراهب سركيس ومن معه من باقي رجال الدين للطائفة، على أن ننعم عليهم بما كان حقا منذ قديم الأيام بحق التصرف، والمسؤولية في الكنائس والمعابد والأديرة، سواء في القدس أو ضواحيها. إن هذا الحق وارد منذ العهدة العمرية التي منح بموجبها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه الأمان لأهل إيليا، ومنذ أيام المغفور له القائد صلاح الدين الأيوبي، وعن هذا الحق يتضمن إعطاء حق التصرف والمسؤولية بكنيسة القيامة والغار في بيت لحم، إضافة إلى الباب الشمالي له وكنيسته الكبرى فيها، وكذلك حق التصرف بصومعة يعقوب ودير الزيتون ومحل حبس المسيح عليه السلام والكنائس الموجودة بنابلس، وحق العبادة لهم ولسائر من يتعمم بالدين من الملل الأخرى: كالأحباش والأقباط والسريان. ولا حق لغير بطارقة الأرمن في التصرف والمسؤولية فيما ذكر سابقا، وعلى هذا أصدرنا أمرنا السلطاني.
>
> كما أصدرنا أمرنا السلطاني بما يلي: يكون حق التصرف والمسؤولية والكنائس المذكورة للبطارقة الأرمن، وعلى هؤلاء تقع مسؤولية تنظيم العبادة لمن يأتي زائرا متعبدا من أبناء دينهم، سواء كان أحباشا أو أقباطا أو سريانا، وتصريف أمورهم الأخرى: كتعيين رجال الدين أو عزلهم، سواء كانوا قساوسة أو أساقفة أو رهبانا أو كهانا. ولا يتدخل في شؤونهم الخاصة أي من أبناء الملل الأخرى، وعلى رجال

الدين في الطائفة تنظيم عملية الزيارات إلى قبر مريم عليها السلام الموجود وسط كنيسة القيامة، إضافة إلى المقبرة العائدة لها والواقعة في ضواحي القدس الشريف، وتسليم رجال الدين أمانة حمل مفتاح الباب الشمالي لغار عيسى عليه السلام في بيت لحم مع شمعدانين موجودين في مدخل كنيسة القيامة، ومن القناديل والشموع الموجودة في قبر عيسى عليه السلام، إضافة إلى البخور، ويسمح لأبناء الطائفة ولمن على مذهبهم أن يدخلوا القبر ويطوفوا فيه، وأن يشربوا من البئر الموجود داخل باحته، وأن يزوروا كنيسة مار يوحنا الواقعة داخل باحته أيضا. وهذه الأماكن تحت تصرف رجال الدين الأرمن، وهناك أيضا كنيسة مار يعقوب ومحل حبس المسيح عليه السلام، وهي أيضا تحت تصرفهم، إضافة إلى حدائق الزيتون والعنب والأديرة الموجودة في بيت لحم. كل هذه الأماكن المذكورة تحت تصرف رجال الدين الأرمن. ولهم أيضا حق الاستفادة من ماء العيون فيها، لأنها بمثابة زمزم لنا. إن هذا الحق لا يمكن لأي من هؤلاء تبديله أو تغييره أي من أبناء الملل الأخرى أو أي من أبناء الصدور العظام أو الصالحين من الأمة الإسلامية أو القضاة أو فرسان النصارى من رعية الدولة العلية أو الولاة أو رؤساء المحاكم العسكرية أو القادة العسكريين أو صف ضباط الجنود أو موظفي بيت المال أو موظفي القسام الشرعي أو الزعماء المحليين أو نقباء المهن والأرباب أو سائر الرعية كائنا من يكون، وبأي سبب من الأسباب. وكل من يبدل، أو يغير، أو يحاول أن يغير ماورد في أمرنا هذا، يكون أمام الله الملك المؤمن من المجرمين و الآثمين. وليكن معلوما لدى الجميع أن كل وثيقة تحمل ختمنا المميز فهي صادرة من لدنا. كتب في سنة 923هـ صحراء القدس الشريف.[19]

أهم الملاحظات حول هذه الوثيقة

نلاحظ أن هذه الوثيقة أكدت على جملة من المسائل أهمها:

- هذه الوثيقة لم يتم صياغتها فقط من قبل السلطان العثماني، وإنما صدرت بعد أن التقى برجال الدين المسيحيين، وتحدث معهم، واتفق معهم على نص هذه الوثيقة. وهذا يعكس فطنة السلطان ياووز سليم وذكاءه، حيث جعل وثيقة الأمان محل توافق بين العثمانيين الفاتحين الجدد للقدس وبين ورجال الدين المسيحيين المقيمين فيها.
- اعتبار السلطان أن الحقوق والحريات الدينية التي قدمها إلى هذه الأقليات الدينية في القدس ليست منة منه، وإنما هي حقوق قديمة منحتها الدول الإسلامية التي تعاقبت على حكم القدس منذ قرون عديدة، وأن وثيقته ما هي إلا امتدادا لتلك الحقوق القديمة.
- القبول بكل المواثيق وعهود الأمان التي منحت منذ القديم إلى الأقليات الدينية في القدس، وفي مقدمتها الوثيقة العمرية، وماتضمنته من حقوق وشروط.

- تمنح هذه الوثيقة الأمان لكل المسيحيين على اختلاف مذاهبهم في حرية المعتقد، ولا تكرههم على أي شيء، كما تحمي كنائسهم وصلبانهم وكل أديرتهم ومعابدهم وأوقافهم الدينية، والتصرف فيها، وإدارتها بكل حرية ودون أي إكراه.
- تحمي الوثيقة كل الممتلكات الإقتصادية من بساتين وزروع ومدارس وعقارات يملكها المسيحيون، ولا يحق لأي ملة من الملل الأخرى التعدي عليها مهما كانت الظروف.
- تنظم الوثيقة الشأن الديني للأقليات، وتكلف بطريرك الطائفة الأرمينية في الإشراف على تنظيم كل مايتعلق بالأقليات الدينية، وتكليف مسؤول عنهم لهم للتواصل مع مسؤولي وممثلي الدولة العثمانية، وعرض مشاكلهم ومطالبهم.
- تؤكد الوثيقة على أنه لا يمكن المساس أو التعديل أو التغيير في كل ماورد فيها من حقوق منحها السلطان ياووز سليم إلى هذه الأقليات في القدس، وأن أي تغيير فيها يعد جرما وإثما أمام الله.

يتبين من خلال الملاحظات السابقة ومن نص الوثيقة مدى وعي السلطان ياووز سليم بأهمية هذه المواثيق، وبعهود الأمان في تحقيق الإستقرار في كافة ولايات الدولة العثمانية، وحفظ الأمن المجتمعي بين مختلف شرائحها، وتنوع مذاهبها وطوائفها. ويبدو أن مثل عهود الأمان هذه، إضافة إلى كونها مبدا إسلامي طبقه الكثير من الحكام المسلمين في المراحل القديمة، إلا أنها بالنسبة إلى الدولة العثمانية تحولت إلى ثقافة ووعي بمدى أهميتها في إدارة الدولة، وتحقيق الاستقرار فيها وفي كل المناطق التابعة لها. فالسلطان محمد الفاتح مثلا، عندما فتح القسطنطينية وجدها مدينة تعج بالطوائف الدينية المختلفة وبالتنوع المذهبي، فأصدر حزمة من القوانين سماها "قانونامه"، وهو بمثابة دستور جديد للدولة العثمانية، سيتم بموجبه تنظيم كل الحياة السياسية والإدارية والدينية. وكان من بين الفصول التي تضمنها نظام الملة، وكذلك ما يسمى "بأمان نامه" الذي يكفل الحرية الدينية لكل الملل، ويحمي ممتلكاتهم وأعراضهم.[20]

لذلك استمر السلطان ياووز في تطبيق مثل هذه المواثيق والعهود. وماهذه الوثيقة إلا دليل على ثقافة التنوع والتعدد التي يؤمن بها السلطان ياووز سليم، ويعكس الفلسفة السياسة للدولة العثمانية التي حكمت أماكن شاسعة تعيش عليها عدة أمم وأعراق وملل ومذاهب مختلفة. ولعل هذا ما يفسر استمرار الدولة العثمانية قرابة 700 سنة. وهنا يمكننا أن نعقد مقارنة ولو بسيطة بين دخول السلطان ياووز سليم إلى القدس ومنحه الأمان لأهلها، وحفظ أعراضهم وممتلكاتهم وعقائدهم، وبين شكل الصليبيين الذين دخلوا إلى القدس سنة 1099م وماقاموا به من جرائم، وتطهير ديني وعرقي، واستباحة أعراض أهلها وممتلكاتهم.

يقول المؤرخ التركي خليل إينالجيك في معرض حديثه عن فتح العثمانيين للمدن: *"رغم دخول العثمانيين إلى بعض المدن بالقوة إلا أنهم بمجرد الدخول إلى إحدى هذه المدن يعطون الأمان إلى أهلها،*

ويصدرون "أمان نامه" أي عهد أمان. كما يضيف إينالجيك قائلا : *"إن عهود الأمان لم تكن فحسب ثقافة إسلامية أخذتها الدولة العثمانية من الدين الإسلام ومن التجارب الإسلامية السابقة، وإنما كانت أيضا منهجا سياسيا وإداريا لإدارة الدولة، ولتحقيق الاستقرار فيها"* .[21]

استمر العمل بوثيقة عهد الأمان السلطاني الذي منحه سليم الأول الى بيت المقدس ثلاث سنوات. وعندما توفي السلطان سليم حصل تخوف كبير لدى الأقليات الدينية في القدس من وقوع أي تغيير في هذه الوثيقة، أو إلغائها من قبل ابنه السلطان سليمان القانوني الذي خلف والده، واعتلى عرش الحكم سنة 1520م، ودامت مدة حكمه قرابة 46 سنة. وهي مدة حكم طويلة، سنرى فيها كيف تعامل هذا السلطان القوي مع أهل القدس ومع هذه الأقليات الدينية الموجودة فيها.

سياسة السلطان سليمان القانوني تجاه االقدس والأقليات الدينية الموجودة فيها

وثيقة عهد الأمان للسلطان سليمان القانوني لأهل القدس

تذكر بعض الوثائق العثمانية أنه عندما توفي السلطان ياووز سليم، وخلفه ابنه السلطان سليمان القانوني، طالب بعض رجال الدين المسيحيين من أهل القدس بلقاء مع السلطان سليمان القانوني، وطلبوا منه إعادة تجديد وثيقة الأمان وفق الشروط التي كتبها السلطان ياووز سليم، وبنفس الشروط التي تضمنتها وثيقة العهدة العمرية. وعلى ضوء هذا الطلب وافق السلطان سليمان القانوني على تجديد الوثيقة، وكتبها بخط يده، وأرسلها إلى أمير سجنق و قاضي القدس الشريف، وصدَّر حكمه بنفس عبارة حكم والده وهي: *"بمقتضى العمل بأمري الشريف هذا، فإن أي تغيير في شكله أو تحريفه يعرض فاعله إلى غضب الله تعالى"* .[22] وهي إشارة إلى أهمية هذا الحكم بالنسبة إلى السلاطين العثمانيين الذين ينظرون إلى بيت المقدس وإلى أهلها نظرة احترام وتكريم، وأنَّ أي تعد عليهم هو جرم يعرض صاحبه لغضب الله ولأوامر سلطان الدولة العثمانية الراعي والحامي الحقيقي لكل الملل الموجودة، سواء في بيت المقدس أو في بقية ولايات الدولة العثمانية. كما يقر السلطان سليمان القانوني في حكمه السلطاني لأهل القدس بالاستمرار بما أقره والده سليم الأول، وبما تضمنه من اتفاق وشروط وبنود، وبما ورد في وثيقة العهد العمرية، وبقية عهود الأمان السابقة.[23]

استمر المسؤولون العثمانيون في القدس الشريف من ولاة وقضاة العمل بوثيقة عهد الأمان للسلطان سليم وابنه سليمان القانوني، وتصرفوا على ضوئها مع كل الأقليات الدينية في المدينة. ولم تذكر لنا المصادر التاريخية أنه تم خرق هذه البنود، على الرغم من الظروف التاريخية التي عاشتها القدس ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر، وحدوث حملة نابليون بونابرت على مصر سنة 1798م، ومحاولات تدخل الدول الأوروبية بذريعة حماية الأقليات الدينية في عدة مناطق وفي مقدمتها القدس الشريف. والحقيقة إن خلفية التدخل

الأوروبي في القدس الشريف وغيرها ليست حماية هذه الأقليات الدينية، بل كانت الغاية هي محاولة لاستخدامها وتحريضها ضد الدولة العثمانية، وتحويلها إلى أدوات لتفكيك الدولة العثمانية، وضرب حالة التعايش الديني التي استمرت في القدس لقرون عديدة.

خدمات الدولة العثمانية للقدس ولأهلها

تشير الوثائق العثمانية إلى أن السلطان سليمان القانوني أولى اهتماما كبيرا ببيت المقدس وبمساجدها وبكنائسها، كما أنه بنى المدارس والتكايا والسبل والأوقاف، وقام بترميم المسجد الأقصى وكنيسة القيامة. لم تكن القدس في نظر العثمانيين مجرد مدينة عادية، بل كان يرد اسمها في الوثائق العثمانية باسم الحرم الشريف أو القدس الشريف أو بيت الله. وهذا يعكس أهمية القدس عند العثمانيين، وعمق شعورهم الديني وحبهم لها ولأهلها.

ولعل من أهم الخدمات التي قدموها العثمانيون للقدس ولأهلها هو حرصهم على تحقيق الأمن والسلام بين هذه الطوائف الدينية المتعددة و المذاهب المختلفة.[24] فعلى سبيل المثال، عندما وقع خلاف حول كنيسة القيامة بين الأورثودكس الروم وبين الأرمن سنة 1810، تدخلت السلطات العثمانية، وقامت بحل المشكلة وإنهائها بين هذين المذهبين المسيحيين.[25] كما وقع خلاف سنة 1854 بين المذاهب المسيحية داخل القدس من الروم الأورثودكس والكاثوليك وبقية المذاهب المسيحية حول مسألة العبادة داخل معبد أمام قبر السيدة مريم عليها السلام، فتدخلت السلطات العثمانية، وقامت بجمع عدة فرق مسيحية من أرمن وسريان وأقباط وغيرهم، والتقوا في مكان ما في القدس، وتم حل المشكلة.[26] لعل مسألة حفظ السلام والاستقرار بين هذه الطوائف الدينية الموجودة في القدس يعد من أهم الخدمات التي حرصت فيها الدولة العثمانية على تحقيقها وتطبيقها، حيث كانت أولوية من الأوليات الكبرى لسياسة العثمانيين في القدس.[27]

إضافة إلى خدمات حفظ الأمن والسلام بين هذه الأقليات، ساهمت الدولة العثمانية بترميم دور العبادة لهذه الأقليات، حيث قامت بإنشاء عدة كنائس في عدة مناطق داخل القدس وخارجها. ولقد قوبلت هذه الخدمات و سياسة التسامح التي مارستها الدولة العثمانية في القدس الشريف باستحسان كبير لدى هذه الأقليات الدينية،[28] بل إن هذا الموضوع كان محل متابعة من قبل مركز الدولة العلية في استانبول ومن قبل السلطان العثماني نفسه، الأمر الذي يعكس نضج العقل السياسي والديني العثماني القائم على مبدإ التنوع والقبول بالآخر والتعايش معه، رغم الاختلاف في الدين أو المذهب أو الطائفة أو العرق.[29]

أما على مستوى الخدمات التعليمية والعلمية التي قدمتها الدولة العثمانية إلى هذه الأقليات، فقد ساعدت على فتح مدارس تعليم خاصة بها، وحثتهم على تعلم العلم وتلقيه. وتبين الوثائق العثمانية أن عدد المدارس لغير المسلمين بلغ في منطقة عجلون فقط أكثر من ثلاثين مدرسة.[30] من جهة أخرى لم تقتصر

خدمات الدولة العثمانية لهذه الأقليات على المستوى العلمي والتعليمي فحسب، بل امتدت إلى جملة من الخدمات الاجتماعية التي حرصت الدولة على تقديمها، خاصة الأقليات الضعيفة والفقيرة مثل: الأقباط والأحباش الذين استفادوا من دور الأيتام التي أنشأتها الدولة العثمانية لكل الرعايا التابعين لها، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، وبغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الطائفية أو العرقية.[31]

ما يمكن أن نخلص إليه في هذا القسم هو أن الدولة العثمانية منذ دخولها إلى القدس حتى خروجها منها لم تقم بأية سلوك عنصري أو تطهير ديني وعرقي تجاه هذه الطوائف، بل كانت تنظر دائما إلى أن حماية هذه االأقليات الدينية هو واجب ديني، وأنه من أهم الأولويات الكبرى في سياسة الدولة. لكن ورغم ذلك، فإن سياسة التسامح هذه ستتحول بداية من القرن الثامن عشر إلى وسيلة، سيتم استخدامها ضد الدولة العثمانية. فقد وجدت بعض الأقليات الدينية مثل: اليهود والأرمن والموارنة وغيرهم الفرصة سانحة للتعاون مع الدول الأوروبية المعادية للدولة العثمانية، وفي مقدمتها فرنسا وانجلترا وروسيا.[32] كما أن بعض هذه المدارس التعليمية التي ساعدت الدولة العثمانية في إنشائها لفائدة هذه الأقليات أصبحت مدارس تبشيرية، تعمل لصالح أجندات أوروبية واستعمارية معادية لاستهداف الدولة العثمانية ووجودها داخل القدس الشريف وخارجها.[33]

المبحث الثاني: دور الأقليات الدينية في الصراع بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية

استراتيجية الدول الاستعمارية في القدس وعلاقتها بالأقليات الدينية الموجودة فيها

بدأت ملامح الانحدار والسقوط في الدولة العثمانية تزداد أكثر منذ القرن18م، الأمر الذي وجدت فيه العديد من الدول الأجنبية الفرصة سانحة للانقضاض عليها وتقسيمها. لذلك انتقلت هذه الدول في رسم مخططات ومؤامرات تستهدف هذه الدولة التي باتت تعاني من عدة مشاكل داخلية وخارجية، ساهمت بشكل كبير في تدهورها وضعفها، رغم وجود محاولات للإصلاح في فترة التنظيمات. كان مؤتمر برلين الذي انعقد في ألمانيا سنة 1878 بين ألمانيا وفرنسا وانجلترا مؤتمرا يستهدف بالدرجة الأولى الدولة العثمانية. والحقيقة أن هذا المؤتمر لم يكن إلا حلقة من عدة حلقات رسمتها الدول الأروبية منذ حملة نابليون بونابارت على مصر سنة 1798م، و كانت في الأصل محاولة لخلخلة الامبراطورية العثمانية من داخلها، وفي العديد من ولاياتها التي تتعايش فيها عدة أقليات دينية مثل: سوريا ولبنان وفلسطين، وفي القدس بشكل خاص.

لم تكن الثورة الفرنسية التي وقعت سنة 1789م إلا بداية لولادة مفاهيم جديدة، سيكون لها التأثير الكبير على مستقبل الدولة العثمانية، وعلى حالة التنوع والتعدد الديني والعرقي فيها. ومن أهم هذه المفاهيم نجد مفهوم المواطنة و الدولة الوطنية أو الدولة القومية. وقد وجدت عدة جماعات دينية وعرقية داخل الامبراطورية العثمانية في هذه المفاهيم ضالتها لتحقيق استقلاليتها، و المطالبة بحرياتها السياسية، وبحق

المواطنة، والمشاركة في تسيير شؤون الدولة. استغلت الدول الأوروبية هذا الوضع، وبدأت تتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية مطالبة بحق حماية هذه الأقليات الدينية في حقوقها الدينية والسياسية وحق المواطنة و التملك والنشاط. وكان الهدف من سياسة الدول الأوروبية هو استخدام هذه الأقليات الدينية للضغط على الدولة العثمانية التي كانت تعاني مشاكل سياسية داخلية، ومن تدهور للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وجدت الدول الأوروبية خصوصا فرنسا وانجلترا في هذه الأوضاع المتأزمة للدولة العثمانية فرصة كبيرة لكي تنفذ مخططاتها وسياساتها التوسعية داخلها.

دور القنصليات الأجنبية وأنشطتها في القدس

كثفت هذه الدول الأجنبية أنشطتها وفعالياتها في المدن التي تعيش فيها أقليات دينية متنوعة، وقد تم التركيز بشكل خاص على مدينة القدس، حيث عملت هذه الدول وفي مقدمتها فرنسا وانجلترا وروسيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية على تكثيف نشاطاتها، والتعاون مع الأقليات الموجودة هناك، وقدمت لها المساعدات المالية، وحثتها على تكثيف نشاطاتها، وشراء العقارات وإنشاء المدارس التبشيرية. وكانت بريطانيا أول دولة تفتح قنصلية لها في القدس سنة 1838م، ثم تلتها بروسيا سنة 1842م، ثم ساردينا سنة 1843، ثم فرنسا سنة 1847، ثم النمسا سنة 1854، ثم إسبانيا سنة 1856، ثم الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1857، ثم روسيا سنة 1859.[34]

إن كثرة وجود القنصليات الأجنبية التي فتحت داخل مدينة القدس يعكس محاولة كل دولة من هذه الدول البحث عن موطئ قدم لها داخل أراضي الدولة العثمانية وداخل مدينة القدس بشكل خاص، كما يعكس مسألة احتدام التنافس بين هذه الدول. ومنذ ذلك الزمن دخلت القدس ضمن دائرة الصراع الدولي، وتعدد الاستراتيجيات، واختلال التوازنات فيها، خصوصا وأن هذه القنصليات المفتوحة كانت تمارس نشاطات كبيرة، وكانت تملك معلومات واسعة عن الأقليات الدينية الموجودة في القدس، كما كانت تدرك أي الأقليات التي يمكن استخدامها والتعاون معها. استفادت هذه الجماعات من سياسة التسامح العثمانية، ومن المدارس التي سمحت بإنشائها الدولة العثمانية، حيث تحولت هذه المدارس إلى مراكز نشاط استخباراتي ومؤامراتي بالتعاون مع جملة من القنصليات الغربية التي فتحت مقرات لها في القدس.[35] تبدو هذه القنصليات ظاهريا أنها فتحت بهدف ممارسة النشاطات التجارية، وتوطيد العلاقات الدبلوماسية مع الدولة العثمانية، لكن في الحقيقة كانت هذه القنصليات مقرا للتنسيق مع بعض الأقليات الدينية مثل: الأرمن واليهود نحو ضرب الدولة العثمانية والتآمر عليها، وخلق حالة من الفوضى في القدس المدينة المقدسة.[36]

لم تكن هذه القنصليات تمارس فعالياتها فقط في المجال التجاري، بل كانت تدعم جميعات يهودية ومسيحية استطاعت أن تحصل على إذن من الدولة العثمانية للنشاط تحت اسم الأبحاث العلمية، والقيام

بالحفريات لاكتشاف الآثار التاريخية في القدس وماجاورها. والحقيقة أن الهدف الأساسي هو غير ذلك.[37] وكانت هذه الجمعيات العلمية، خصوصا تلك التي تعمل في مجال الحفريات قد نجحت في تقديم مشاريع علمية كبيرة داخل القدس وماحولها، كما نجحوا في إقناع بعض المسؤولين العثمانيين بصدق توجههم. ولعل اليهود كانوا الأكثر نشاطا في هذا المجال، لأنهم وجدوا في القدس المدينة المناسبة لتأسيس كيانهم أو وطنهم الذي كانوا يحملون بإنشائه.[38]

كانت هذه القنصليات الأجنبية خصوصا قنصليتي فرنسا وأنجلترا تدركان هذا الحلم الذي يراود تلك الأقليات الدينية في القدس. لذلك قدمت هذه القنصليات المساعدات المالية اللازمة لإنشاء المدارس التبشيرية التي تكثف نشاطها أكثر في أواخر القرن 19 في مدينة القدس، وفي الآستانة، وفي الشام، وفي عدة مناطق مختلفة من الجغرافيا العثمانية. كما كانت مهمة هذه القنصليات هي تضخيم فكرة الانفصال والاستقلالية لدى الأرمن واليهود، وأبدت استعدادها لمساعدتهم نحو تحقيق حلمهم المنشود داخل القدس وفلسطين.[39]

لقد كانت النشاطات العقارية وشراء الأراضي في القدس وماجاورها من أهم الوسائل التي استخدمتها هذه القنصليات الأجنبية لتحقيق أهدافها السياسية الاستعمارية. حيث بدأت المدينة تشهد ظهور بنايات ومنشآت جديدة تابعة لهذه الدول الأجنبية، وتمارس أنشطة مختلفة بالتعاون مع هذه الأقليات الدينية. كما كانت هذه الدول تمارس نشاطها بذريعة أنها تقدم الحماية لهذه الأقليات الدينية. كانت فرنسا وإيطاليا والنمسا يقدمون الدعم للكاثوليك، أما إنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية فكانوا يقدمون الدعم للبروتستانت، في حين كانت روسيا تقدم المساعدة والدعم للأورثودكس. وقد شهدت الفترة مابين 1839 إلى حدود 1876 نسقا سريعا و نشاطات مكثفة من قبل هذه الجماعات الدينية بدعم أوروبي في إنشاء الكنائس والمدارس التبشيرية، وترميم العديد من الأديرة والكنائس القديمة.[40]

سياسة الدول الأوروبية في تغيير الخارطة الديمغرافية في القدس

كانت المسألة الديمغرافية بالنسبة إلى الدول الأوروبية مسألة في غاية الأهمية في القدس. لذلك سعت هذه الدول إلى تغيير التوزان الديمغرافي في المدينة لصالح هذه الأقليات، وجلبوا عدة جماعات أخرى من الخارج، ووطنوهم هناك مستفيدين في ذلك من الثغرات القانونية الموجودة في القوانين العثمانية المتعلقة بالإعمار والإقامة في فلسطين، خصوصا في الربع الأول من القرن التاسع. وقد نجحت هذه الدول الأوروبية في التغيير من الخارطة الديمغرافية لهذه الأقليات الدينية إلى حدود 1876. ويقدم لنا الرحالة الأوروبي تيتوس طوبلر الذي قدم إلى القدس سنة 1846 أرقاما لعدد سكان الجماعات المسيحية في القدس، حيث يذكر أن عدد الروم الأورثودكس 2000 نسمة ، وعدد الكاثوليك روما 900 نسمة ، و عدد الأرمن 400 نسمة، وعدد

الروم الكاثوليك 50 نسمة، وعدد الأقباط 100 نسمة، وعدد البروتستانت 50 نسمة، وعدد الأحباش 38 نسمة، وعدد السريان 20 نسمة، ويبلغ المجموع العام للسكان المسيحيين 3558 نسمة.[41]

لقد شهد عدد سكان هذه الجماعات المسيحية في الربع الأخير من القرن التاسع ارتفاعا ملحوظا، وذلك بفعل السياسات الأوروبية الرامية إلى تغيير الخارطة الديمغرافية لهذه الجماعات من أجل إحداث قوة ضغط داخل القدس. ويمكن أن نلاحظ ارتفاع عدد سكان هذه الأقليات الدينية من خلال جدول تفصيلي قدمه أحد الباحثين الأوروبيين من سنة 1835 إلى سنة 1880.[42] وبالرغم من وجود شكوك حول هذه النسب، إلا أن الجدول يقدم لنا تزايدا كبيرا لبعض الأقليات الدينية، خصوصا اليهود الذين ارتفع عددهم من 3000 نسمة سنة 1835 إلى 17000 نسمة سنة 1880، مما يعكس نوايا الدول الأوروبية في القدس، ويكشف سياساتهم ومخططاتهم في المنطقة.

جدول لعدد سكان جميع أهل القدس من سنة 1835 إلى سنة 1880.[43]

السنة	المسلمون	المسيحيون	اليهود	المجموع
1835	4500	3250	3000	10750
1840	4650	3350	3000	11000
1850	5350	3650	6000	15000
1860	6000	4000	8000	18000
1870	6500	4500	11000	22000
1880	8000	6000	17000	31000

قام بهذا الجدول أحد الباحثين الأوروبيين، واسمه "بن أرياح Ben-Arieh" الذي زار القدس، وتتبع النمو الديمغرافي فيها لكل سكانها على اختلاف أديانهم. ورغم من وجود علامات الاستفهام والشكوك التي تحوم حول هذه الإحصائيات، خصوصا فيما يتعلق تفوق عدد اليهود في القدس، فإنه يمكن أن نفهم من هذا الجدول أن ارتفاع عدد سكان اليهود من 3000 نسمة سنة 1835 إلى 17000 نسمة سنة 1880 يبرز الدور الذي لعبته هذه الدول الأوروبيةن خصوصا بريطانيا في مسألة جلب اليهود من العالم إلى القدس للقيام بتغيير ديمغرافي في المدينة، والاعداد للمشروع الصهيوني في المرحلة اللاحقة.

دور الدول الأوروبية في إنشاء المشروع الصهيوني في القدس

قامت الحركة الصهيونية التي يتزعمها تيودور هرتزل بعقد مؤتمرها الأول في مدينة بازل السويسرية سنة 1897، وتحت إشراف الدول الأوروبية. وقد حضر هذا المؤتمر ضيوف من الحكومات الأوروبية، مما يؤشر إلى أن الدول الأوروبية هي الراعي الحقيقي والأساسي للمشروع الصهيوني الذي اقتنعت أوروبا بأنه سيلعب دورا مهما في سياساتها الاستعمارية في الجغرافية العثمانية.[44]

منذ ذلك الوقت انتقلت الدول الأوروبية، وخصوصا بريطانيا إلى إدخال المشروع الصهيوني في القدس إلى حيز التنفيذ، وشرعت في عقد تفاهمات وصفقات مع الحركة الصهيونية نحو تهجير اليهود إلى فلسطين والقدس. كما عملت هذه الدول على تنظيم موجات هجرة واسعة إلى أرض الميعاد مثلما سوقوا لذلك. وقد نتج عن هذا احتدام الصراع بين الأوروبيين و العثمانيين الذين أدركوا مدى خطورة الوضع داخل الولايات العثمانية عموما، وداخل القدس خصوصا. وتتضح خطورة الأمر خاصة بعد الطلب المباشر الذي قدمه زعيم الحركة الصهيونية تيودور هرتزل إلى السلطان عبد الحميد الثاني بمنحه فلسطين لتأسيس وطن لليهود مقابل تسديد كل ديون الدولة العثمانية المتراكمة. لكن السلطان عبد الحميد الثاني غضب غضبا شديدا منه، ورفض ذلك بشدة، ورد عليه قائلا: *"أنا لن أبيع أبدا ولو شبرا واحدا من أرض فلسطين، فهذه الأرض ليست ملكا لي وإنما هي ملك للأمة..."* ، ثم قام بطرده من القصر.[45]

لقد كانت استراتيجية الدول الأوروبية هي تحريك كل المناطق والمحاور التي تتواجد فيها أقليات دينية بكثافة داخل الولايات العثمانية. فكثفت نشاطها داخل بيروت ودمشق، وبغداد. بل إنها نقلت نشاطها داخل استانبول مركز الدولة العثمانية، ودعمت الأقليات الدينية الموجودة فيها من أجل إحداث الفوضى، وضرب أمن واستقرار استانبول. كما انتقلوا إلى رفع شعارات ضد السلطان عبد الحميد الثاني، وحاولوا تهييج بعض الفئات العثمانية المثقفة التي تلقت تعليمها في أوروبا مثل: جماعة تركيا الفتاة التي ستكون الشريك الأكبر في تنفيذ السياسات الأوروبية ضد السلطة العثمانية بقيادة السلطان عبد الحميد الثاني الذي وضع رؤية لمشروع جديد أطلق عليه نظرية الجامعة الإسلامية. وهو مشروع يهدف منه السلطان عبد الحميد الثاني إلى توحيد العالم الإسلامي، والتصدي إلى المشاريع الاستعمارية الأوروبية الرامية إلى تفكيك الدولة العثمانية، والساعية إلى إعطاء القدس إلى اليهود، وجعلها وطنا لهم.[46]

استراتيجية الدولة العثمانية تجاه المشروع الاستعماري في القدس

لقد كان السلطان عبد الحميد الثاني يدرك تمام الإدراك الدور الخطير الذي كانت تلعبه هذه الدول الأوروبية، خصوصا فرنسا وانجلترا في استخدام هذه االأقليات الدينية ضده، كما كان يدرك أهداف الصهاينة في القدس، خصوصا بعد لقائه بزعيم الحركة الصهيونية التي باتت تتعاون مع الدول الأوروبية في تحقيق هدفها المنشود.[47] لذلك عملت الدولة العثمانية على انتهاج استراتيجية جديدة للتصدي إلى المشروع الصهيوني وإلى المخططات الأوروبية في القدس وفلسطين. فأصدر السلطان عبد الحميد الثاني مرسوما يمنع فيه بيع الأراضي إلى الصهاينة، وإلى الجماعات التبشيرية التي تنشط تحت سقف القنصليات الغربية، والتي تحاول أن ترسخ وجودها داخل القدس.[48]

كان السلطان عبد الحميد الثاني يعي أن هدف هذه الجماعات الدينية القادمة من الخارج نحو القدس ليس بغرض ممارسة الشعائر الدينية، ولكن بهدف الاستقرار في القدس، وتغيير طبيعة الخارطة الديمغرافية فيها حتى تصبح قوة ضغط فاعلة ومؤثرة في المرحلة اللاحقة وبالتعاون مع الدول الاستعمارية. لذلك اتخذ قرار منع بيع الأراضي وشدد في ذلك.[49] إضافة إلى قانون منع بيع الأراضي للصهاينة ولبقية الطوائف المشبوهة في تعاملها مع الدول الاستعمارية، حاولت الدولة العثمانية التصدي إلى موجات الهجرات الكبيرة والمتدفقة بشكل خاص إلى القدس، فوجهت تنبيها شديد اللهجة إلى هذه الدول، خصوصا روسيا بعد التشجيع على الهجرة التي بات أمرها مكشوفا وأهدافها واضحة.[50] لقد شنت بريطانيا وفرنسا حملة إعلامية كبرى ضد الدولة العثمانية، وعلى شخص السطان عبد الحميد الذي اتهمته بممارسة سياسة الإقصاء والتطهير الديني والعرقي ومنع الحريات. وقد لعبت الصحف الغربية دورا كبيرا في تشويه عبد الحميد الثاني والدولة العثمانية من أجل الضغط عليه، وتركيعه حتى ينفذ شروطها.[51]

لكن ورغم سياسة عبد الحميد الثاني الصارمة حول مسألة منع بيع الأراضي في القدس إلى هذه الأقليات الدينية وخصوصا اليهود، إلا أن هذه الجماعات استطاعت أن تجد ثغرات في قانون منع البيع، واشترت أراض وعقارات من خلال تقديم الرشاوى إلى بعض المسؤولين العثمانين الذين تسترو على مثل هذه الإجراءات المخالفة للقانون، وقاموا بخرق لمرسوم السلطان العثماني الذي منع منعا باتا بيع الأراضي إلى هؤلاء.[52] لقد كانت الدولة العثمانية من خلال أجهزتها الاستخباراتية تعرف أن هناك بعض الموظفين العثمانيين في القدس قاموا بخرق قانون بيع الأراضي، وتلقوا رشاوى في ذلك. واعتبرت الدولة العثمانية ذلك الخرق خيانة عظمى للدولة وللأمة، وأن فاعله يستحق العقاب الشديد.[53] وأمام هذه الإجراءات المشددة من السلطان عبد الحميد الثاني في منع بيع الأراضي وإقامة الصهاينة داخل القدس، عمدت الحركة الصهيونية إلى التفاهم مع بعض الجماعات المسيحية، واستخدمت وثائقها من أجل التمويه على المسؤولين العثمانيين، وقد نجحوا في ذلك، حيث تبين الوثائق أن عدد اليهود ارتفع بشكل كبير في القدس بداية القرن العشرين.[54]

لقد نجحت الدول الأوروبية الاستعمارية في النهاية في استخدام هذه الأقليات الدينية من أرمن ودروز وموارنة و يهود لإحداث اختلال كبير ليس في القدس فحسب، بل في داخل مركز الدولة العثمانية، حيث بات اللوبي الأرمني احد أذرعة الولايات المتحدة الأمريكية داخل الامراطورية العثمانية، كما بات اليهود يد إنجلترا والعديد من الدول الاستعمارية، الأمر الذي سهل عملية الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1909، لأنه كان يمثل عائقا ومانعا مهما أمام نشاط هذه الجماعات التبشيرية المدعومة من الدول الغربية. بعد الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني، دخلت الدولة العثمانية في مرحلة انتقالية ضبابية، وفاقدة لكل مقومات المواجهة للخطط الامبريالية في المنطقة عموما وفي القدس خصوصا.[55]

الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها على الأوضاع داخل القدس

أوضاع القدس قبيل الحرب العالمية وأثناءها

لم تكن فلسطين وحدة إدارية منفصلة ضمن التقسيمات الإدارية التي استحدثتها الدولة العثمانية طوال فترة حكمها للبلاد العربيّة، بل كانت تعرف بسورية الجنوبية في تبعيتها الإدارية، وفي أواخر العهد العثماني قسمت فلسطين إلى ثلاثة سناجق هي: سنجق عكا، وسنجق نابلس، وسنجق القدس الذي ألحق مباشرة بالآستانة، وضم أقضية القدس إليها مباشرة . ووفقًا لقانون الولايات العثمانيّة الصادر عام 1864، فقد ميزت الدولة العثمانية القدس عن بقية المناطق والأقسام الإدارية الأخرى، نظرًا لمكانتها الدينيّة لدى الطوائف الدينيّة الثلاث.[56]

أعلنت الدولة العثمانية بقيادة الاتحاد والترقي انضمامها إلى ألمانيا عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة 1914، وقد زادت حدة التوتر بينها وبين روسيا، خصوصا فيما يتعلق بمسألة المضائق المائية. وقد سعت الحكومة العثمانية إلى القيام بجملة من التدابير في مدينة القدس التي تنشط في داخلها القنصليات التابعة للحلفاء ولروسيا، وبالتعاون مع عدة جمعيات تبشرية تعمل على إضعاف الصف العثماني داخل المجتمع المقدسي. لذلك قامت الحكومة العثمانية بعزل القدس عن العالم الخارجي، وربطها فقط بدمشق حتى لا تجد هذه الجماعات والقنصليات الفرصة للتواصل مع قوات الحلفاء، ثم أصدرت أمرا بغلق جملة من المؤسسات الأجنبية مثل: مكاتب البريد الأجنبية التي تعد مصدرا للتواصل بين القنصليات وقوات الحلفاء المعادية للدولة العثمانية.[57]

في ظل أجواء الحرب والأوضاع المتردية التي تمر بها القدس، وتكشُّف نوايا قوات الحلفاء ضد الدولة العثمانية، ازدادت حالة الانتماء العثماني لدى أهالي القدس، وعبروا عن استعدادهم للدفاع عن القدس وعن الدولة العثمانية، رغم الأخطاء الفادحة التي قامت بها جماعة الاتحاد والترقي. لقد شارك من أهل القدس عدد كبير في حرب جناقلعة التي وقعت بين الدولة العثمانية وبين قوات الحلفاء، واستشهد فيها عدد كبير من أبناء الأتراك ومن كل بلاد العالم الاسلامي حتى وصل عدد الشهداء الى 250 ألف شهيد، لكن استطاع العثمانيون أن يحققوا انتصارا كبيرا على الحلفاء في الحرب التي وصلت أخبارها إلى أهالي القدس، فأقاموا الاحتفالات بهذا النصر العثماني.[58] ومع تعدد الجبهات التي فتحها الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية، وحالة الحصار المفروضة عليها ازدادت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية داخل بيت المقدس سوءا، حيث نقصت المواد الغذائية، وحاولت الحكومة العثمانية البحث عن حلول لتفادي أزمة نقص المؤونة، غير أنها لم تستطع إيجاد الحلول الكافية. كما ازدادت الأوضاع الصحية سوءا، فانتشرت الأوبئة والأمراض المعدية في ظل غياب شبه تام للدواء والرعاية الصحية المطلوبة، وعجزت الحكومة العثمانية

عن إيجاد حلول بسبب اشتداد وتيرة الحرب داخل المنطقة.[59] من جهة أخرى قامت الحكومة العثمانية بمنع دخول الصحف ومكاتب البريد، فلم تعد الأخبار تأتي إلى أهالي المدينة، كما وضعت الحكومة يدها على ممتكلات الأجانب من دول الحلفاء كالمدارس والبنوك والمؤسسات المختلفة، محاولة في ذلك عدم إعطاء الفرصة لرعايا هذه الدول أن يتواصلوا مع دولهم، ويقدموا معلومات استخباراتية لهم. كما أقدمت السلطات العثمانية على غلق بعض المدارس المسيحية التي تعتقد أن لها علاقات بدول الحلفاء.[60]

ورغم أن الدولة العثمانيّة حرصت على عدم إثارة الفتن والنعرات الدينيّة بين أصحاب الديانات السماوية الثلاث داخل مدينة القدس، إلاّ أنها حاولت من جهة أخرى تعزيز الجانب الديني لدى اهالي بيت المقدس، وتوعيتهم بخطورة نوايا دول الحلفاء. حيث يروي السكاكيني أنه سمع ذات يوم فلاحًا مسلمًا يخاطب آخر مسيحياً بأن الروس يضطهدون المسلمين في بلادهم، ويجبرونهم على عبادة الصليب، وأن المسيحيين في حروب البلقان كانوا يخطفون النساء المسلمات، وينتهكون حرمتهن وأعراضهن، ويتلقفون رؤوس الأطفال المسلمين بعد جزها بالسيف ورؤوس الحراب.[61]

وبعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية مشاركتها في الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الحلفاء، أصدرت الحكومة العثمانيّة في القدس إعلانًا يقضي بإمهال الرعايا الأمريكان أربعًا وعشرين ساعة ليسلموا أنفسهم للسلطات العثمانيّة، وإذا لم يلتزموا بذلك فستعتبرهم جواسيس، وستعاملهم بأشد الجزاء. كما حذرت الأهالي بأن كل من يخفي أحدًا منهم بقصد أو بغير قصد فسيعامل كجاسوس، وستطبق بحقه عقوبة شديدة.[62] بعد إعلان الدولة العثمانيّة انضمامها في الحرب إلى جانب ألمانيا، أعلنت التعبئة العامة. وأمام هذه الأخطار التي تتهدد القدس والمنطقة كاملة، قامت السلطات العثمانية بإلزام جميع أهالي القدس على المشاركة في الحرب، والدفاع عن القدس بغض النظر عن انتمائهم الديني.[63]

نتائج الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها على القدس

لم تكن نتائج الحرب العالمية الأولى في صالح الدولة العثمانية التي خسرت الحرب، وفقدت أجزاء كبيرة من أراضيها، ومنها القدس التي دخلت تحت الانتداب البريطاني الداعم الأكبر للحركة الصهيونية. حيث دخل الجنرال البريطاني اللنبي مدينة القدس الشريف يوم 11 ديسمبر 1917، وذلك بعد انهيار الجيش العثماني الذي خاض معارك كبرى على حدود غزة. هذا الانهيار المفاجيء للجيش العثمانيّ الذي فتح الطريق للسقوط.[64] وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قبل أن يدخل الجنرال الإنجليزي اللنبي إلى القدس سنة 1917، أعلن الشريف حسين ثورته وخروجه عن الخلافة العثمانية بعد اتفاقه المشهور مع بريطانيا التي وعدت الشريف حسين بالخلافة العربية. فعملت بريطانيا على تهيئة الأجواء لدعمه سياسيا من خلال إعلان مؤتمر الكويت، وعسكريًّا بإنزال القوات البريطانية والفرنسية في جدة والوجه والعقبة، وإنشاء بريطانيا لقيادة عامة لقوات

الحجاز بإشرافها وقيادتها في جدة لتوجيه قوات الشريف حسين والأمير فيصل ضمن خطط بريطانيا العسكرية الكبرى، ولإختراق خطوط الدفاع العثمانية في الشام والعراق.[65]

لقد كانت الحرب العالمية مرحلة جديدة في النظام العالمي الجديد، وظهور توزانات أخرى في المنطقة ستؤثر بشكل كبير على الأوضاع داخل القدس في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى. ولم يكن عام 1916 إلا بداية لتاريخ جديد في القدس خصوصا، وفي منطقة العالم العربي والاسلامي عموما. استطاعت فرنسا وانجلترا القيام بعقد اتفاقية سايكس بيكو سنة 1916، وقسمتا ميراث الدولة العثمانية، واتفقت الدول الغربية خصوصا أمريكا وانجلترا وفرنسا على ضرورة تسليم القدس الى الحركة الصهيونية لبناء وطنهم الذي وعدهم به بلفور سنة 1917.[66] لقد كان عام 1917 تاريخا حزينا في بيت المقدس وفلسطين التي أعلنها وزير خارجية بريطانيا الوطن الموعود لليهود، وهو ما أطلق عليه اسم وعد بلفور الذي سيشكل منعطفا خطيرا في تاريخ بيت المقدس وفي تاريخ المنطقة بأكملها. ازدادت هجرة اليهود بشكل كبير إلى القدس خلال فترة الانتداب البريطاني لهذه المدينة، في إطار وعد بلفور الذي قطعته انجلترا إلى الحركة الصهيونية، وكان الهدف من ذلك هو إحداث تغيير ديمغرافي كبير في القدس وماحولها حتى تسهل السيطرة عليها، ويتراجع عدد العرب والمسلمين فيها.[67]

لم تكن هذه النتائج الكارثية لتتحملها الدولة العثمانية أو الأتراك لوحدهم، و إنما كان هناك دور سلبي لعبه العرب في ملف القدس، حيث تحالفوا مع بريطانيا أملا في حكم وهمي، لم يجنوا منه سوى الخسران وضياع القدس. لقد كان الوعي السياسي العربي في تلك الفترة التاريخية يعيش حالة من الابتذال والترهل والتخلف، جعلهم يسقطون في خديعة القوى الاستعمارية المتآمرة على الأمة وعلى القدس خصوصا. ولم يكن هذا الصراع الكبير بين الدولة العثمانية والدول الاستعمارية في القدس إلا محاولة من هذه الأخيرة الهيمنة على المنطقة بأكملها، واستعمارها والسيطرة على كل مقدراتها وثرواتها الطبيعية ومواقعها الاستراتيجية، وذلك عبر تأسيس كيان غريب في فلسطين يحقق لها أهدافها، ويؤمن مصالحها في المنطقة.[68]

الخاتمة

أولت الدولة العثمانية اهتماما كبيرا بالأقليات الدينية في القدس منذ أن فتحها السلطان ياووز سليم الذي منحهم وثيقة الأمان على حرياتهم الدينية ومعتقداتهم وكنائسهم وصلبانهم وممتلكاتهم. حيث عاشت هذه الأقليات الدينية في ظل الحكم العثماني بحرية وأمان، ولم تمارس الدولة العثمانية أي تطهير ديني أو عرقي تجاهها، بل كانت تقدم لهم خدمات مختلفة في مجال بناء الكنائس والتعليم والمساعدات الاجتماعية لضعاف الحال منهم. وقد بينت الوثائق العثمانية حقيقة السياسة العثمانية القائمة على التسامح مع هذه الأقليات الدينية. غير أنه ورغم سياسة التسامح هذه التي انتهجتها الدولة العثمانية، إلا أن هذه المدينة المقدسة ومنذ

القرن الثامن عشر تحولت إلى مسرح لصراع طويل بين العثمانيين وبين الدول الأوروبية التي سعت إلى الهيمنة على القدس، وانتزاعها من الدولة العثمانية. وقد انخرطت هذه الأقليات الدينية في الأجندة الأروبية، وباتت عنصرا فاعلا ضمن مشروع الهيمنة الأوروبية على ممتلكات الدولة العثمانية. وقد كشفت الوثائق العثمانية عن حجم المؤامرات والمخططات التي مارستها هذه الدول الأووربية بالتعاون مع الأقليات الدينية، ونجحوا في احتلال فلسطين وتأسيس كيان صهيوني لهم في الأرض المقدسة.

لقد أحدث تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين سنة 1948 زلزالا كبيرا في الضمير العربي والإسلامي والعالمي، كما أثر على طبيعة التوازنات في المنطقة التي استطاعت القوى الاستعمارية بسط نفوذها فيها، والتحكم في مستقبلها ضمن استراتيجيات مدروسة تعمل على إضعاف هذه الأمة، وتقسيمها من خلال خلق انقسامات فيها، واستخدام جماعات دينية وعرقية متعصبة تقوم بدور الحرب بالوكالة عنها إلى يومنا.

الهوامش

1 الحويري، محمود محمد، **مصر في العصور الوسطى (من العصر المسيحي حتى الفتح العثماني)**، المكتب المصري، القاهرة، 2002، ص281.

2 إحسان أوغلي أكمل الدين :الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة :صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 1999 م، ص 192.

3 نفس المصدر السابق، ص 192-195.

4 ياغي، اسماعيل أحمد، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديثة**،ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1412 هـ 1992، ص 61.

5 نفس المصدر السابق، ص 80-90.

6 الوثيقة العثمانية الموجودة في سجلات الأرشيف العثماني تحت رقم BOA, A. DVN. KLS. D 08.

7 حميد الله، محمد، **مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة**، دار النفائس الطبعة 6، بيروت 1987، ص 487-488..

8 القضاة، أحمد، **نصارى القدس دراسة في ضوء الوثائق العثمانية**، مركز الوحدة العربية الطبعة الأولى، بيروت 2007 ، ص 95.

9 القضاة، **نصارى القدس**، ص 97.

10 القضاة، **نصارى القدس**، ص 101.

11 عقابنة عبد القادر، موقف الدولة العثمانية من أهل الذمة في مطلع القرن 18 (القدس نموذجا)، مجلة كلية الآلهايات بجامعة هيتيت،2017، المجلد16 ، العدد 31، ص 203-225.

12 القضاة، **نصارى القدس**، ص 116.

13 القضاة، **نصارى القدس**، ص 382.

14 القضاة، **نصارى القدس**، ص 382.

15 حميد الله، **مجموعة الوثائق السياسية**، ص 487-488.

16 عقابنة، عبد القادر، **موقف الدولة العثمانية من أهل الذمة في مطلع القرن 18 (القدس نموذجا)**، مجلة كلية الآلهايات بجامعة هيتيت،2017، المجلد16، العدد 31، ص 203-225.

17 انظر **كتاب قانون نامه** ...عبد القدير اوزجان.

18 الوثيقة العثمانية الموجودة في سجلات الأرشيف العثماني تحت رقم BOA, A. DVN. KLS. D 08.

19 آق كوندز، أحمد، **الوثائق تنطق بالحقائق**، منشورات وقف البحوث العثمانية،استانبول، ط01، سنة 2014، ص 218- 220. يمكن النظر هنا إلى الوثيقة العثمانية التي ورد فيها النص وغن كان مقتضبا تحت رقم BOA, A. DVN. KLS. D 08.

20 آق كوندز، **الوثائق تنطق بالحقائق**، ص 155-167.

21 Halil, İnalcık, Türk-İslam-Osmanlı Şehirciliği, *Türkiye Araştırmaları Literatür Dergisi*, C3, S6, 2005, s.30-32.

22 انظر الوثيقة العثمانية الموجودة في سجلات الأرشيف العثماني تحت رقم BOA, HAT.771/36188.

23 Söylemez, Mehmet Mahfuz, Kudüs ve Osmanlı Arşiv Vesikaları Işığında Yahudilerin Bölgeye Yerleşmeleri Üzerine Notlar, *Siirt Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi*, cilt:1.sayı2, s.10-11.

ملاحظة : استفدنا من جملة الوثائق المذكورة أيضا في دراسة الدكتور محمد سويلمز مع الوثائق الموجودة في الأرشيف العثماني.

24 Söylemez, A.g.e. s.10-11.

25 انظر الوثيقة العثمانية الموجودة في سجلات الأرشيف العثماني تحت رقم BOA, HAT.771/36188.

26 سويله مز محمد محفوظ، ، نفس المقال السابق، ص 10–11.

27 انظر الوثيقة العثمانية الموجودة في سجلات الأرشيف العثماني تحت رقم BOA,İ.HR,327/21168.

28 انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA,I.HR,327/2168

29 انظر الوثيقة العثمانية رقم DH,I.MKT,918/75

30 انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA,HR,MKT,49/99

31 انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA,I.AZN,64/1323

32 انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA,A,DVN.DVE,14/2

33 انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA,Y,PRK.SRN,49/1

34 Ruth Kark, *American Consuls In The Holy Land 1832-1914*, Kudüs 1994, s. 96, 108; El-Awaisi, K. The Origins of the Idea of Establishing a "Zionist Client-State" In Islamicjerusalem. *Journal of Al-Tamaddun*, v. 14, n. 1, p. 13-26, June 2019.

35 انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA,A. DVN,DVE,"14/21.

36 انظر الوثيقة العثمانية السابقة.

37 انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA,Y,PRK,SRN,49/1 / وانظر الوثيقة BOA,MF.MKT,147/74.

38 انظر الوثيقة العثمانية رقم Y.PRK.TKM,48/7.

39 انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA,Y. EE.KP,80/1.

40 Zafer Gölen, "Tanzimat Dönemi'nde Bosna-Hersek'te Kilise İnşa ve Onarım Faaliyetleri", *Belleten*, LXV/242, Ankara 2001, s. 215-248.

41 Satış, ihsan, Tanzimat Döneminde Kudüs ve Çevresinde Kesit: Hristiyan Cemaatlerin İmar Faaliyetleri, *OTAM*, 34/Güz 2013, s.189.

42 A.g.e. s.190.

43 نفس المرجع السابق، ص 190.

44 انظر الوثيقة العثمانية السابقة.

45 انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA,HR,HMŞ.İŞO.,74/219.

46 انظر الوثيقة العثمانية السابقة/ وانظر كذلك انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA.A.MKT.MHM.,44/95.

47 انظر الوثيقة العثمانية السابقة.

48 انظر الوثيقة العثمانية السابقة.

49 انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA,DH,MKT,.81/1541.

50 انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA,DH.MKT.,33/1762.

51 انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA,HR.SYS.,49/2334.

52 انظر الوثيقة العثمانية رقم DH.MKT.,36/2025.

53 انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA,39/27.

54 انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA,I,MVL,.219/7348.

55 انظر الوثيقة العثمانية رقم DH,ŞFR.,6/44.

56 صبري، بهجت، **فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها 1914–1920م**، القدس: جمعية الدراسات العربيّة، 1986م، ص.11.

57 **يوميات خليل السكاكيني**، الكتاب الثاني: النهضة الأرثوذكسية–الحرب العظمى– النفي إلى دمشق 1914–1918م، ص149.

58 نفس المصدر السابق، ص 142–145.

59 **يوميات السكاكيني**، الكتاب الثاني، ص114.

60 نفس المصدر السابق، ص 135.

61 نفس المصدر السابق، ص 120.

62 نفس المصدر السابق، ص 184.

63 نفس المصدر السابق، ص 150.

64 انظر الوثيقة العثمانية رقم HR,SYS.,21/2456.

65 صفوة، نجدة فتحي، **تاريخ الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية**، دار الساقي، 2001، ج2، ص 234 –260.

66 انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA,HR,SYS,.23/2267.

67 انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA,HR,SYS.,28/2334.

68 انظر الوثيقة العثمانية رقم BOA,HR,SYS., 52/2458.